صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 282 يوليو2006، جمادى الثاني - رجب 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

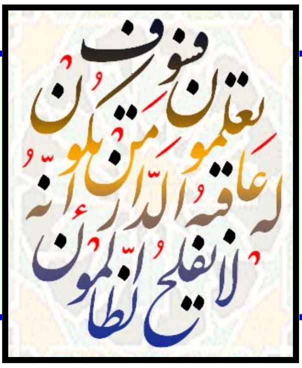

أوقفوا هذا التهافت على الكراسي ومشاركة الحكم في فساده، لكي لا يصيبنا غضب الله

لم تعد العائلة الخليفية تخشى من ردة فعل محلية او دولية ازاء جريمة التغيير السكانية وما يتبعها من ابادة ثقافية، فاصبحت ابواقها تنشر أخبار التوطين والتجنيس بدون حياء او خجل. فاذا بشخص مثل جاسم السعيدي، عضو النصف المنتخب من مجلس الشورى يطالب آل خليفة بدفع "بدل التجنيد" لكل مواطن سوري منحته العائلة الخليفية الجنسية البحرينية، وأمعن في المطالبة بذلك، وأصر على ان تقوم هذه العائلة الجائرة بمخاطبة الحكومة السورية لاسقاط "بدل التجنيد" عن اولئك المرتزقة. الغريب في الامر ان أيا من الجمعيات او الجهات او العلماء لم يقم بأية رد فعل ازاء هذه الجريمة، وكأن الخبر لا يعنيهم في شيء. كما لم يطرح احد سؤالا واحدا عن سبب استقدام هؤلاء المرتزقة، وما اذا كانت هناك حاجة وطنية لذلك في الوقت الذي يعاني فيه شباب البلاد من البطالة وتدني الاجور وشحة السكن. واستطاعت هذه العائلة المحتلة، عبر ابواقها وعملائها، ايهام البعض بضرورة مسايرة المشروع التخريبي الذي طرحه الشيخ حمد، بدلا من رفضه ومقاومته خصوصا بعد ان اتضحت مساوئه. وأكدت تطورات الاسابيع الاخيرة تقاطع مصالح بعض الفئات مع العائلة المحتلة، فلاذت بالصمت في مقابل بضع "المكرمات" الزهيدة. بلد يتعرض للتغيير الديموغرافي على اوسع نطاق لم تطرح صحيفة او "عضو منتخب" او عالم دين مرموق سؤالا مشروعا واحدا: لماذا هذا التجنيس وما شرعية القرارات المتعلقة به؟ ولم يعد هناك سوى بعض الاصوات الحرة التي تنطلق بلا خوف او رهبة من وحشية هذا النظام الاستبدادي، فاستمرت في نشاطها لكشف فساد النظام الخليفي وجرائمه، وبادرت لعمل ما تستطيع لوقف الكارثة التي لم تشهد البلاد مثلها منذ الاحتلال الخليفي لبلدنا المستلبة.

مع ذلك انبرت جهات دولية عديدة لاعادة فتح الملفات الاجرامية للعائلة الخليفية، وخاطبت رأس الحكم، باعتباره بطل المشروع الذي ثبت للقاصي والداني انه دشن أسوأ حقبة في تاريخ البلاد، وطالبته بوقف هذا التعسف الذي لا تمارسه الا قوات الاحتلال الاسرائيلية بحق الفلسطينيين. ففي الشهر الماضي وجهت منظمة "هيومن رايتس ووج" خطابا مفتوحا الى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الذي اصبح يتصرف بديكتاتورية من نوع جديد، تطالبه بوقف التشريعات التي تقمع الحريات وتصادر حقوق المواطنين، وفي مقدمتها قانون التجمعات. وحذت منظمتا العفو الدولية والمادة 19 حذوها، فبعثتا بخطاب مفتوح اليه تطالبه بالغاء هذا القانون التعسفي الذي يصادر حقا اساسيا نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وهو حق التجمع. وقد جاء هذا القانون الذي اصدرته العائلة الخليفية وأقره مجلس الشورى السيء الصيت، بلا نقاش او جدل. ولم تقم الجمعيات التي سمحت العائلة الخليفية بتشكيلها لتفتيت كخطوة ضرورية لتمزيق الوحدة الوطنية وتخدير المواطنين، بردة فعل ضد هذا القانون المقيت. هذا القانون جاء بعد قانون الجمعيات الذي استطاع تأميم كافة الجمعيات التي وافق القائمون عليها على العمل ضمن النظام الخليفي الاستبدادي بدون احتجاج يذكر. وهناك الآن قانون الارهاب الذي سوف يعاقب من يمتلك بيانا يعارض الدستور الخليفي بعقوبة تصل الى الاعدام، ولا يتوقع قيام معارضة حقيقية له. فما الأسباب التي أدت الى هذا التراجع في المواقف الشعبية ضد تقنين الاستبداد والقمع؟

يمكن القول ان عددا من الاجراءات التي مورست بعد اقرار ميثاق الشيخ حمد ساهمت في الوضع الحالي. اولها تشطير المجتمع وذلك بتشجيع قيام مؤسسات متنافسة على اسس مذهبية وايديولوجية، وجهتها العائلة الخلفية بشكل وفر لها الفرصة لتأميمها لاحقا، وذلك باجبارها على اعادة تسجيل نفسها ضمن قانون الجمعيات الجديد الذي يسلبها حق الاعتراض على جرائم العائلة الخليفية. ثانيها، مصادرة اموال البلاد وثرواتها وتكديسها بأيدي العائلة الخليفية، الامر الذي وفر لها قدرة على الانفاق وشراء المواقف والضمائر

التتمة صفحة (8)

* دعت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب لمسيرة في اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب في 26 يونيو ، وقد رفضت قوات الأمن خروج المسيرة المقرر أن تنطلق من مسجد رأس رمان إلى ديوان رئيس الوزراء ، وهددت أعضاء اللجنة أنها سوف تواجهها بالقوة ، وقد حاصرت قوات الشغب والأمن منطقة المسيرة ، والطرق المؤدية لموقع الإنطلاق ، وبعدها أصدرت اللجنة بيان دعت فيه إلى تجميد الفعالية تفاديا للمواجهة الأمنية ، وأكدت على حقها في تنظيم الفعاليات وفق حرية التعبير وبالطرق السلمية .

- ارسلت منظمة العفو الدولية ومنظمة المادة 19 ، رسالة مفتوحة إلى مجلس شوري الشيخ حمد تدعوهم لعدم المصادقة على قانون التجمعات الجديد ، والذي ينتهك حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع ، ويأتي هذه القانون ضمن سلسلة القوانين مثل قانون الجمعيات وقانون الصحافة وقانون الإرهاب في دولة الإستبداد المقنن.

- شاركت اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب في حضور جلسات مجلس حقوق الإنسان المنعقدة في جنيف من خلال رئيسها عبدالرؤوف الشايب والتي نالت البحرين العضوية فيه بعد أن تعهدت أمام الدول بأنها ستحمي وترقي حقوق الإنسان، ولم تبرز للشعب في البحرين نوعية التعهدات التي بموجبها تم التصويت له

- قالت هيومن رايتس ووتش أن مشروع القانون الذي قدمته حكومة البحرين بشأن الاجتماعات العامة والتظاهر يقوض حرية التجمع السلمي، وذلك في رسالة بعثتها المنظمة اليوم إلى ملك البحرين تناشده فيها عدم المصادقة على المشروع المذكور. ويعتبر مشروع القانون أول وثيقة هامة مرتبطة بحقوق الإنسان تعرض على ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بهدف المصادقة عليها، وذلك منذ انتخاب البحرين في عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الشهر الماضي. وقد حثت هيومن رايتس ووتش الملك في الرسالة المذكورة على مطالبة وزارتي العدل والداخلية بإعادة النظر في القانون لجعله منسجماً مع القانون الإنساني الدولي.
وقال جو ستورك، نائب المدير لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "يصرح الشيخ حمد وغيره من المسئولين البحرينيين أن بلدهم يسير على طريق الديمقراطية، ولكن هذا القانون يدفعها بالاتجاه المعاكس"، مضيفاً بأنه "لا مكان لمثل هذا القانون المليء بالثغرات ضمن أنظمة أي بلد ولاسيما إذا كان عضواً في مجلس حقوق الإنسان الجديد في الأمم المتحدة".

وقال ستورك: "إن قانون العقوبات البحريني ما زال يحوي أحكاماً لا تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان"، مؤكداً بأن "القانون الجديد يخول مسئولي الأمن قانونياً بتفريق الاجتماعات العامة حتى لو كان المشاركون فيها يمارسون أبسط حقوقهم مثل حق التعبير أو حق التجمع".

هيومن رايتس ووج يَجِبُ على الملكَ رَفْضَ قانونَ التجمعات العامّةِ

HUMAN RIGHTS WATCH

البحرين: يَجِبُ على الملكَ رَفْضَ قانونَ التجمعات العامّةِ
على الحكومة مُراجعَة مسودة القانونَ الذي يُقوّضُ حرية التجمع

تقوض مسودة تشريع الحكومةِ البحرينيةِ للإجتماعات العامة والمظاهراتِ من حقَّ التجمع السلمي، صرحت منظمة مراقبة حقوق الإنسانَ (هيومان رايتس وتش)، اليوم في رسالة تَحُثُّ فيها ملكَ البحرين بعدم تُوقيّعَ المسودة لتصبح قانوناً.

ستكون مسودة القانون أول تشريع مهم متعلق بحقوقَ الإنسان يتم تقديمه لملكِ البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، للموافقةِ النهائيةِ منذ إختيار البلادِ في الشهر الماضي لعضوية مجلس الأمم المتّحدةَ لحقوق الإنسان. في رسالتِها، حَثّتَ منظمة هيومان رايتس وتش الملكَ للأيعاز لوزارتي العدل والداخلِية لمُرَاجَعَة التشريع وموائمته مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

"يَدّعي الشيخ حمد والمسؤولون البحرينيون الآخرون بأنّ البلادَ على طريق الديمقراطيةِ، ولكن هذا التشريع يُجعل البحرين في الإتّجاهِ المعاكس" صرح بذلك جو ستورك، نائب المدير لقسمِ شمال أفريقيا والشرق الأوسط في منظمة هيومان رايتس وتش. "هذا القانون المعيب بشكل سيئ لَيْسَ لهُ مكانُ في سجل قوانين أيّ بلد، ناهيك عن سجل عضو مجلس الأمم المتحدة الجديد لحقوق الإنسان"

"حرية التجمع ضروريةُ لتَشكيل وإبراز المشاركةِ العامّةِ في الشؤون السياسية ومكون هام لأيّ نظام ديمقراطي"، صرحت منظمة هيومان رايتس وتش. يَسْمحُ القانونُ الدولي لبَعْض التقييداتِ على ممارسة هذه الحريةِ، لكن هذه التقييداتَ لا يمكن أن تكون على حساب جوهرِ الحقِّ.

في مسودة القانون، المعروف بتعديلاتِ القانون رقم 18 لعام 1973م، تحرّم المادة 6 "أيّ خطاب أو مُناقشة يَخلاّن بالنظام العام أو الأخلاق"، لكنَّه يَتْركُ "النظام العام والأخلاق" غير محددة، ويدعو مسؤولي الأمن لتقييد الرغبة في حرية التعبير والتجمع السلمي. تخول المادة 7 بحضورَ الشرطةِ لأي إجتماع عام وتَسْمحُ لمسؤولي الأمن بفض الإجتماعاتِ إذا ما حدث فيها أي من الجرائم المدرجة في قانون العقوبات.

" لازال قانون العقوبات البحريني يحتوي أحكاما تُناقضُ المعاييرَ الدولية لحقوق الإنسان" صرح جو ستورك. " يشير هذا القانون الجديدِ الى إمكانية الشرطةِ في عُرقلة، وبشكل قانوني، أي إجتماع عام لمجرد ممارسة المشاركين حقوقَ أساسية مثل حريةِ التعبير وحريةِ التجمع"

أنشأت الحكومةِ مسودة التشريع، وصادق عليه مجلسَ النواب- ذي الـ 40 عضو. ويتوقع قريباً أن يقوم بالعمل نفسه مجلس الشورى ذي 40 عضواً معيناً. تَتطلّبُ موافقة الملكِ على المسودة لتُصبحَ قانوناً.

http://hrw.org/english/docs/2006/06/08/bahrai13531.htm

عريضة إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

حن الموقعون أدناه، مؤسسات مجتمع مدني بحرينية، نتقدم لمجلسكم الموقر للنظر في سجل مملكة البحرين الحقوقي كونها عضواً منتخباً في بالمجلس. وطبقاً للأنظمة التي تأسّس عليها مجلسكم الجديدَ، سَيَكُون أعضاءه أول من يتم مراجعة وتقييم سجلّهم الحقوقي، لذا، نوَدُّ أنْ نُسلّط الضوء على بَعْض سماتِ سجل البحرين قبل الاجتماع الأول للمجلس في جنيف في 19 يونيو القادم. كما نرفق بعض التقارير الدولية الجديدة.

•لازالت السلطات تعتقل وتحاكم بشكل غير عادل أكثر من 60 بحرينيا معظمهم تم الاعتداء عليهم بالضرب المبرح واعتقالهم بسبب المشاركة في تجمعات سلمية (آخرها يوم الجمعة الموافق 12 مايو 2006م، تم اعتقال ثلاثة شبان (بينهم حدث) مِنْ الشارع بعد أن أشبعوا ضرباً وأخذ للمستشفى لعلاجه قبل أخذه للمعتقل).
•يستمر الاعتقال التعسفي للنشطاء وتوجيه التهم لهم وحبسهم وتنكيلهم. فهناك العديد من الناشطين خلف القضبان منذ 29 مِنْ ديسمبر 2005. أما عن إسْتِهْداف النشطاءِ فآخر حالة- حتى كتابة هذه العريضة- هي اعتقال الناشط الحقوقي عبدالرؤوف الشايب بتاريخ 22 مايو 2006م عند الحدود على الجسر المؤدي للملكة العربية السعودية، وقد تم الإفراج عنه في نفس اليوم، بعد تحركات حقوقية مكثفة. والشايب هو رئيس اللجنة الوطنية لضحايا التعذيب. من ناحية أخرى لا يزال مركز البحرين لحقوق الإنسان مغلقا، وأفراده مهددون بالملاحقة وفقا لاحكام إدارية وقضائية مبنية على قانون الجمعيات التعسفي.
•لازال أفراد أكثر من 180 عائلةِ بحرينية الولادة والمعيشة مَحْرُومة مِنْ الجنسيةِ لأسبابِ عرقية وسياسيةِ، بينما تواتر الأخبار عن التجنيس الاستثنائي للآلاف من غير البحرينيين الذين يحملون جنسيات أخرى ويعيشون خارج البحرين .، أو من المرتزقة الذين تم جلبهم للعمل في الجيش أو قوات الأمن الخاصة . ويتم استخدام هؤلاء جميعا في التلاعب بنتائج الانتخابات النيابية وتهميش الأغلبية من الشيعة لصالح الأقلية القبلية السنية..
•هناك أكثر من 170 عائلةِ بحرينية من المبعدين عن البحرين في الفترة الماضية لأسبابِ سياسيةِ تعاني بسبب تجاهل حاجاتها الأساسيةِ.
•أما عن ضحايا التعذيب في حقبة أمن الدولة السابقة فلا زالوا مَحْرومين من العدالة والتعويض المنصف، ولا زال المتهمين بالتعذيب في الفترة الماضية محميون من طائلة العدالة من خلال قانون بمرسوم حماية المعذبين رقم 56- لعام 2002م
•لازالَ المواطنين يتعرضون للمضايقات والإحراجات بسبب وجود أسمائهم ضمن قوائم المنع من السَفَر التي تَحوي أسماءَ النشطاء والسياسيين الذين لا ترتضيهم السلطات. آخر منع لمواطن بحريني ممنوع من السفر كان على الحدود الكويتية بتاريخ 25 أبريل الماضي.
•مررت السلطات مؤخراً مشروع قانون التجمعات- الذي يقيد حرية التعبير والتجمع في الأماكن العامة- وهي تقوم بذلك عبر البرلمان الذي تسيطر عليه بسبب التغييرات الدستورية التي أجراها الملك بشكل غير قانوني تمكنه من تعيين نصف أعضاء البرلمان، والتلاعب بتقسيم الدوائر الانتخابية. وقد مرر البرلمان قبل ذلك قانون يقيد عمل الجمعيات السياسية، حيث لا يسمح بعمل الأحزاب السياسية. وتنوي الحكومة تمرير المزيد من القوانين المتشددة فيما يتعلق بالجمعيات ومكافحة الإرهاب.
بالرغم من الزيادة الكبيرة في مدخولات الدولة من النفط ولاستثمارات فلا زال أكثر من نصف المواطنين يعانون من البطالة وتدني الأجور وانعدام نظام الضمان الاجتماعي وعدم توفر المسكن الملائم. وذلك عائد لسوء الإدارة والفساد ونهب الأراضي من قبل المتنفذين من العائلة الحاكمة وكبار الموظفين بالدولة.
وختاما، لقد قدمت البحرين الوعودَ والتعهدات بحماية حقوق الإنسان حين تقدمت للترشيح لمجلسكم الموقر. وإننا إذ نقدر ذلك، ولكن كما تعلمون فإن هناك فرقاً شاسعاً بين الإدعاء والتطبيق على أرض الواقع، وهو ما يقلقنا ويدعونا لمخاطبة مجلسكم الموقر. وعليه فإننا نتقدم لكم بمراجعة سجل البحرين في حقوق الإنسان والعمل على إلزامها باحترام الحكومة صيانة حقوق الإنسان تشريعا و ممارسة، وأخذ التعهدات الملزمة بعدم التعرض للنشطاء ومؤسسات المجتمع الفاعلة.

المنظمات الموقعة

1. جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان.
2. مركز البحرين لحقوق الإنسان.
3. جمعية الحريات العامة و دعم الديمقراطية.
4. حركة الحريات والديمقراطية "حق".
5. جمعية الطفل البحريني.
6. اللجنة الوطنية للشهداء و ضحايا التعذيب في البحرين.
7. لجنة المصابين بالأمراض الوراثية.
8. لجنة المحرومين من الجنسية.
9. لجنة حقوق المبعدين.
10. لجنة التضامن مع النشطاء و معتقلي الرأي.
11. هيئة المطالبة بالسكن الملائم.
12. هيئة العاطلين و متدني الأجور.
13. لجنة استعادة السواحل و الأراضي العامة.
14. مركز البحرين الشبابي .

السنون العجاف: حكومة العصابة و قوة المال

بقلم عباس ميرزا المرشد

أربعٌ من السنيين أنقضت أنتفخَ فيها أربعونَ رجلاً، أضافوا إلى دخلهم أكثرَ من مائة الف دينار، مقابل ذلك حصل موظفوا القطاع العام على مكافأة قدرها 200 دينار ولمرة واحدة فقط، وتمكن كثير من المواطنين مراجعة عدد من المراكز الصحية مساءا بعد أن كانت تغلق الساعة الثانية ظهرا .

البعض يذهب إلى قصور في عينات مجلس النواب وعدم كفاءتها، والبعض الآخر يرى أن الإطار الذي يحكم مجلس النواب هو العقبة ويعاني من ثقوب لا تسد، فمنذ الإعلان في 14 فبراير 2002 عن دستور جديد للبلاد وتشكيل المجلس الوطني في العام نفسه والجدل دائر بلا انقطاع بين وجهتي النظر هاتين أو ما يطلق عليه تجاوزا جدل المشاركة والمقاطعة .

بعد إعلان نتائج الإنتخابات النيابية التي شارك فيها حسب الأرقام الرسمية 52% وبنسبة أقل من ذلك 42% في أرقام بعض جهات المعارضة، كان على الأربعين نائبا الذهاب بوجه السرعة إلى معرض سيارات الزياني لإختيار سيارة ال بي أم دبليو الفئة السابعة واستلام ما قيمته عشرة آلاف دينار أخرى ، إضافة إلى مكافأة لتحسين الوضع المالي للنائب الفائز.

من جهتها فقد خصصت الحكومة ميزانية أكثر من مليونين دينار لمجلس النواب، تشمل رواتب النواب والعاملين في المجلس النيابي، ويبدو أن ميزانية متواضعة كهذه لم تكن كافية لسد احتياجات النواب مما أملى على الحكومة أن تصرف بين الفينة والأخرى مكافأت دسمة كما في عيدية النواب .

من الواضح جدا أن لا طاقة للحكومة على المبالغة في الصرف لو لا إرتفاع إيرادات النفط حيث بلغت في العام 2005 ما مجموعه 1,265 بليون دينار بزيادة قدرها 42 في المئة عن تقديرات الميزانية المعتمدة والتي أعدت على أساس 30 دولاراً كمتوسط لسعر برميل النفط فيما بلغت الإيرادات غير النفطية 406 مليون دينار بزيادة قدرها 11 في المئة عن الميزانية المقدرة .[1] هذا يدفعنا إلى تفحص قوة المال وأثره صنع القرا السياسي وتحجيم العمل المؤسساتي ورهنه بمبدأ قوة المال .

سأحول هنا التعرض لهذه الظاهرة من خلال تقسيم الدراسة إلى جزئين يدرس الجزء الأول منابع الظاهرة وإرجاعها إلى ما سأطلق عليه بقوة المال أو حكومة العصابة والجزء الثاني سأخصصه لدراسة سياسة البلاط كما تراكمت في عمل مجلس النواب .

حكومة العصابة

في صدد تفسير هذا السلوك الحكومي إتجاه مجلس النواب فقد أبرزت أحداث ومجريات الجلسات أن الحكومة تمارس نوعا من الإرتشاء لضمان ترك بصمات النواب على مشاريع الحكومة كما في نقاش مجلس النواب للتأمينات الإجتماعية حيث قدمت الحكومة مشروعا بقانون يقضي بصرف مكافأة مالية للنواب تحت عنوان العيدية . وثمة تفسير آخر لا يقل وجاهة يحاول دائما ربط الأحداث السياسية بالمسألة البنيوية للمؤسسات التشريعية الحديثة ويرى فيها خللا يقود إلى تشويه الديمقراطية بل أن الخلل البينوي يطال عملية بناء الدولة غير المتوازن وغير القادر لحد الآن التنيسق بين البنة التقليدية التي حكمت عمل الدولة منذ بداية نشؤها في العشرينات من القرن الماضي وبين متطلبات الدولة الحديثة والنموذج الديمقراطي . فمن وجهة النظر هذا فإن الجهاز الحكومي ما زال بعيدا عن الفهم الديمقراطي وتحكمه سلوكيات ما قبل الديمقراطية لذا تنشر ظاهرة الزبونية والوسطاء في حل كثير من القضايا الأشكالية[2] . وفي أحيان كثيرة شجعت " مؤسسة العرش" عبر الديوان الملكي مثل هذه السلوكيات التقليدية كما في زيارة الوفود لقضاء الحوائج والمتطلبات الحياتية رغم وجود مؤسسات وقنوات قانونية تأخذ على عاتقها توفير هذه الخدمات لمواطنين[3] .

قوة المال

قبل إكتشاف النفط في البحرين سنة 1932 كانت الحكومة ممثلة في الشيخ الحاكم تلجأ دائما إلى القطاع الأهلي والتجار للإستدانة منهم في تمويل نفسها إضافة إلى احتكارها لمسألة فرض الضرائب المتعددة والتي شاب بعضها أوجه من التميز الطائفي كما في ضريبة الرقيبة[4] ورغم حجم الضرائب الوافر فإن ذلك لم يعد يسد حاجة الشيخ من الأموال لتغطية نفقات الأسرة الحاكمة فكان يلجأ إلى التجار وأصحاب الأموال للإقترض منهم، ومن ثم يسدد قيمة الدين بتوزيع بعض الأرضي أو المقابلة العينة من دون رد المال المقترض عينا إلا في حالات نادرة .

كان هذا الوضع يضع الشيخ والجهاز الحاكم في وضع غير مستقر لشعورهم بالحاجة إلى التجار. ومع وجود مثل هذا الشعور فلم يمنع ذلك الحاكم من اتخاذ إجراءات قاسية في حق بعض التجار الذين يخرجون عن طوع الحاكم أو الإعتراض عليه بما يخالفه كما في حادثة نفي أحمد بن لاحج وعبد الوهاب الزياني عندما عقدوا مؤتمرا وطنيا دعوا فيها إلى إنشاء مجلس شورى ينظر في الوضع التشريعي للبلاد فكانوا عبرة للاخرين وهم من المقربين للشيخ بل وقفوا معه ضد إجراءات عزله من قبل الإنجليز في العام 1923[5].

بعد اكتشاف النفط استطاع الحاكم والجهاز التابع له من تأمين وضع مالي يجعله في حل من وضعية الإقتراض من التجار والمجتمع الأهلي ويعطيه فضاءا جديدا للقبض على الأمور والتحكم فيها . وبالفعل استطاع الحاكم بعد توافر أموال النفط من التقليل من التحالفات القبلية المعمول بها بل وإستخدام العنف مع حلفاء الأمس كالإجراء الذي اتخذ في حق قبيلة الدواسر ونفيهم إلى السعودية وكذلك قبيلة آل بن علي وغيرهم[6] . لقد اعتبر الحاكم أن أموال النفط هي ثرورة شخصية بإمكانه أن يتصرف فيها كما يشاء وله الفضل في تحديد بعض موارد تلك الأموال إلى قطاع خزينة الدولة لصرفها على المؤسسات الحديثة النشؤ كمجلس المعارف ومجلس الصحة وبعض الإدارات البيروقراطية التي إبتدعها الإنجليز في منتصف العشرينات ورغبتهم في بناء البنة التحيتة للدولة .

إن امتلاك الحكومة لحرية التصرف في أموال النفط وفر له القوة والثروة معا وجعلها تتحكم في عملية بناء الدولة بالطريقة التي تفضلها .

وإذا كانت مدخولات النفط وإلى ما قبل الطفرة النفطية في العام 1974 لم تكن بالشكل المغري والكافي في تحقيق الاستقلال التام عن القطاع الأهلي وبالأخص الوسط التجاري الذي شهد هو الآخر بروز تجار أغني من الدولة على الطريقة الكمبودرية والإثراء السريع بواسطة الوكالات واحتكار المشاريع الإنشائية مما سرع من ظاهرة العائلة حديثة الإثراء . لقد وفرت الطفرة النفطية فرصة تحقيق الاستقلال وشاع عند الحكومة فكرة موداها قدرتها على حل كل التعهدات والعقود السياسية مع الأطراف المجتمعية بما في ذلك دستور البلاد الذي وضع بطريقة تعاقدية سنة 1972 و تمت الدعوة إلى انتخابات برلمانية وتأسس المجلس الوطني الذي سرعان ما حلّ وتم العمل على توقيف العمل بالدستور منذ 1975 حتى حل محله الدستور الجديد الصادر بإرادة ملكية منفردة عام 2002 .

كان من أسباب لجوء الحكومة إلى حل المؤسسة التشريعية هو إرتفاع أسعار النفط بشكل جنوني لم يسبق له مثيل الأمر الذي وطد علاقة الحكومة بقوة المال، فطرحت الحكومة مشاريع عديدة بغية ضمان المواطنين لها ولكن انخفاض أسعار النفط ورجوعها إلى مستواها الطبيعي في بداية الثمانيات أفشل دعاية الحكومة وجعلها في مأزق جدي، ووضع حرج عجزت فيه عن تلبية مطالب المواطنين وعجزت عن بناء النبية التحيتة للبلاد . نتيجة لذلك ازدادت أعداد من هم تحت خط الفقر وتفشت البطالة بين القوى العاملة . وأمام متطلبات الوضع الحديث للدولة عادت الحكومة إلى الاقتراض من التجار المحليين وقربتهم منها.

يبدو أن الحكومة قد استوعبت الدرس القديم جيدا فهي تخاف من فرط استقلال القطاع التجاري وإمكانية خروجه عن النسق السياسي المعمول به لذا حاولت أن تصنع نموذجا جديدا من التجار يرتهن في بقاء تجارته و رأس المال عنده برغبة الحكومة ومستوى رضاها عنه . وبطريقة ذكية جرت معهم التجار القدماء والعوائل التجارية فقد كانت الدولة محتكرة للمجال الإقتصادي بشكل يمنع أي أحد من

التتمة صفحة 4

السنون العجاف - تتمة صفحة 3

الاستفادة الاقتصادية بشكل منفرد عن إرادة الدولة بما أفرز في نهاية ظاهرة التاجر برخصة يعني إستحالة الصعود إلى مرتبة التاجر إلا برخصة من قبل الحكومة .

عبر هذا المسار تكونت قاعدة العمل السياسي وعلاقته بالإقتصادي عند الحكومة وبدأ واضحا لكثير من المراقبين انها غير مستعدة للدخول في تعاقدية مجتمعة ما دامت تمتلك قوة الإحتكار للرأس المال وترى أنها بمأمن من اللجوء إلى القطاع الأهلي والدخول معه في شراكة تعاقدية، وإن أقصى ما يمكن العمل به هو نوع من التعاهدات غير الملزمة، فكلما إزدات أسعار النفط كلما قلصت الحكومة التزاماتها السياسية وسعت إلى الاستفراد بالحقل السياسي .

تبعثر قوة المال

في تتبع مسار هذه العلاقة يجب التذكير بأن الوضع العالمي لم يعد كما كان سابقا قبل انبثاق النظام العالمي الجديد عام 1990 وزيادة نفوذ المؤسسات الاقتصادية العالمية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الحرة العالمية، حيث فرضت هذه المؤسسات مجموعة معايير إضافية على القيود الاقتصادية التي تقترحها وأخذت تطالب بإدخال تغيرات ديمقرطية على كثير من البلدان كشرط لإنجاز معاملاتها الاقتصادية . كان من الواضح كما يشير جان فرانسوابايار ان برامج هذه المؤسسات كالتقشف الاقتصادي ومطلبتها بتصفية القطاع العام تقضي بالضرورة على النظم القائمة فهذه التصفية تنضب قنوات التراكم المستقلة دون أن تؤدي مع ذلك إلى قيام سوق حقيقية [7]. وقد استفادت الدولة من هذه الاستراتيجيات في الكشف عن نيتها في خصصة القطاعات العامة كالكهرباء والصحة والبلدية بعد أن حولت عقود الخصصة لأتباعها والزمرة المحطية بها كالأعيان والتجار الموالين . وبفعل فائض إرادات الخصصة وغيرها كونت النخبة الحاكمة لنفسها مجموعة من الشركات الكبرى من أجل احتكار جديد للمشاريع الإستثمار القادمة .

لم يكن في وسع البلدان الصغيرة ومنها البحرين الأنفكاك عن الرؤية العالمية الجديدة لإرتهان وجودها بالشرعية الخارجية من جهة ومن جهة ثانية لإرتباط اقتصادها بإقتصاد الدولة الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية . كان هذا التول مضرا لجدا لسياسة قوة المال المتبعة عند الحكومة وأصبحت في مقام يلزمها ببعثرة هذا القانون المحلي وتطعيمه بالروشتة العالمية .

انعكس المبدأ الجديد في سياسة الحكومة في ما أطلق عليه بميثاق العمل الوطني عام 2001 الذي كفل إدخال بعض الإصلاحات السياسية على النظام السياسي منها وجود مؤسسات تشريعية منتخبة بإنتخابات حرة إضافة إلى تعديل حزمة من القوانيين المرتبطة بحقوق الإنسان والتجارة العالمية وتحسين مجال القضاء .

في واقع الأمر كانت هذه الإجراءات بمثابة تعطيل مؤقت لقانون قوة المال والخضوع غير الإرادي لبعثرة القوة المالية فسرعان ما إرتفعت أسعار النفط بسرعة جنونية لم يسبق لها مثيل حتى في عقد السبعينات تعززت من خلالها قوة الحكومة في إقناع الرأي العام العالمي والمحلي بصحة إجراءاتها السياسية المقلصة للحريات والضاغطة على النموذج الديمقراطي وتقديم تنازلات عديدة منها تدوال السلطة واستقلال السلطات الثلاث استقلالا تاما عن إرادة الحاكم .

بالإمكان الآن النظر إلى حجم التراجعات السياسية التي أبدتها الحكومة طوال السنتين الماضيتن وإرجاع ذلك إلى حجم السيولة المالية الكبير بما يوفر للحكومة القوة الضاغطة لتشكيل رأي عام مساند لها أو على الأقل يغض الطرف عن الممارسات غير الديمقراطية التي تقوم بها أجهزة الدولة إتجاه قطاع واسع من المواطنين . فقد إستطاعت الحكومة أن تصنع لها في الخارج وعبر سياسة تسويقية تتبع استراتيجيات الانفتاح على الخارج جبهة مضادة لرأي المعارضة، وأن تضع بذلك حواجز عديدة أمام المعارضة في إقناع الرأي العام الخارجي بصحة وجدوى العمل السياسي المعارض[8] . تطور هذا الدور التسويقي الحكومي إلى كشف بعض الأموال الضخمة التي تبذلها الحكومة لكسب بعض الشخصيات السياسية في أوربا وأمريكا لصفها وقد حدث أن أثير هذا الموضوع في مجلس العموم البريطاني حيث كشف اللورد إبفري [9]عن قيام حكومة البحرين بتقديم هدايا ثمينة لبعض أعضاء مجلس العموم أثناء زيارتهم البحرين عام 2004 منها ساعات رولكس تقدر قيمة الواحدة نها بخمسة الآلف دينار(13227 دولار) أضافة إلى فضح بعض مراكز البحوث في لندن التي يدريها اشخاص محسوبون على الحكومة البحرينية مثل عمر الحسن صاحب مركز الخليج للدراسات والبحوث .

عصابة الحكومة

لقد قادت سياسة الحكومة إلى بلورة ما يطلق عليه منصور ألسون بعصابات الدولة ويعتمد ألسون في شرح فساد الدولة على مجاز عصابات المافيا فهذه الأخيرة تحاول الاستمرار في فرض سيطرتها على مناطقها وفي الإتجاه نفسه تسعى إلى زيادة مدخولاتها الإقتصادية المستخرجة من الضرائب والأتاوات المفروضة على سكان المنطقة . ونتيجة لهيمنتها على أمن المنطقة ومنعها لقطاع الطرق من السرقة أو الأخلال بالأمن فذلك يؤدي إلى انسلاخ عصابة المافيا من قوتها ، فهي توفر للسكان موارد سلعية تزيد من دخلهم أيضا وبالتلي فإن عصابات المافيا قد تقوم بدور تنموي في المنطقة يضاعف فرصها في تحقيق مزيد من الأرباح[10] . في منطقة عمل الدولة تتحول حكومة الدولة إلى عصابة مافيا غرضها الأساسي زيادة أرباحها ومضافعة نفوذها وربما استعانت في ذلك بطرح برامج تنموية تخص الناس لغرض زيادة مدخولهم الذي يعني في النهاية زيادة الضرائب المفروضة عليهم من قبل عصابة المافيا، ومن جهة ثانية الإستفادة من حجم الصراعات المحلية وإمكانية الاندماج في النظام الخارجي . أن السعي إلى الهيمنة ليس مبدأ مستقلا في حد ذاته وفق تعبير جان فرنسوابايار بل هو حركة مرتبطة بالصراعات الاجتماعية التي يتحقق عن طريقها التراكم البدائي، ويتحدد حيز السيطرة والتحكم في النظام السياسي واندماجه في اقتصاديات العالم "[11]

في النهاية و لمواجهة تغول الحكومة و استمرار العمل بقانون قوة المال، كان على القوى المعارضة ان تستوعب هذا الدرس وأن تنظر إلى أفعال الحكومة من منظور قوة المال وأثره في رسم السياسية الداخلية والخارجية، وأن لا تكتفي بسياسة الظهور الأنيق في المطالب السياسية .

.....

[1] صحيفة الوقت الأثنين 29-5-2006 وصلت أسعار برميل النفط الأخيرة إلى فوق السبعين دولار

[2] انظر عبد الهادي خلف ، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت 2001

[3] عباس المرشد ، اغتيال القرى مؤسسة العرش واثارة الاحتقار ، مقال منشور في ملتقي البحرين بتاريخ 2-5-2005

[4] يمكن الرجوع إلى تقرير الميجر ديلي 1920 حيث أورد العديد من الضرائب المفروضة حكرا على الشيعة وتعرض بإسهاب إلى وضع الشيعة السياسي والاقتصادي كما يمكن مراجعة العرائض الشيعية التي رفعت في الفترة نفسها إلى المعتمد البريطاني ، سعيد الشهابي ، البحرين 1920- 1970 قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 1996.

[5] انظر لمزيد من التفاصيل كلا من:

- محمد الرميحي : التغير السياسي والاجتماعي في البحرين ، دار الجديد

- عباس المرشد ضخامة التراث ووعي المفارقة المجتع السياسي والتيار الاسلامي في البحرين ، مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث ، 2002

[6]إبراهيم العبيدي :الحركة الوطنية في البحرين 1914-1971،مطبعة الأندلس ،ط1،بغداد ،1979.

[7] جان فرنسوابابار : سياسة ملء البطون سوسيولوجيا الدولة الافريقية ، دار العالم الثالث 1992 ص 272 .

[8] مثال ذلك الصعوبة التي وجهتها المعارضة في اقناع كثير من المراقبين بمقاطعة الانتخابات البرلمانية 2002 وان تراجعا كبيرا قد حدث بإصدار دستور 2002

[9] حسب ما أوردته حركة أحرار البحرين من كلمة اللور ابفري في مجلس العموم

[10] منصور ألسون :

[11] جان فرنسوابايار ، ص252 .

بأي آلاء ربكما تكذبان؟
فيض من غيض أدوات السلطة

عبدالجليل السنكيس
البحرين:31 مايو 2006م

في غضون شهر واحد فقط، أرسلت السلطة برسائل عملية مختلفة تعبر عن قدرتها في المناورة في ظل الصلاحيات التي منحها إياها دستور الشيخ حمد المنفرد. وتضمن ذلك جوانب تشريعية، كما في تمرير قانون التجمعات وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس نواب الشورى، وأخرى رقابية تتعلق بالتدقيق في ميزانية الدولة ومحاسبة الوزراء في الجلسات العامة. فما هي هذه الأدوات، وهل يستطيع مجلس نواب الشورى من الوقوف أمام هذه الأدوات؟

قانون التجمعات- أول الغيث:

لسوءه ونتيجة للضغط من خارج مجلس نواب الشورى (المجلس المنتخب)، تراجعت السلطة وسحبت مشروعها الأول لقانون جديد للتجمعات العامة، واضطرت لإدخال تعديلات على القانون القديم رقم 18 لعام 1973م. تنتقص هذه التعديلات من حرية التعبير والإجتماع وتقيد الإجتماعات العامة سواء في شكل مسيرات أو اعتصامات أو حتى اجتماعات في مجالس خاصة تعقد أنشطة وفعاليات عامة، وتسمح للأفراد الأمن بالتدخل وفض الإجتماعات وتوجيه العقوبات التي تتراوح بين شهر وسنة أو/ مع غرامة 50 -200 دينار لمن يخالف اي أوامر بفض إجتماع ما.

يتعارض هذا القانون مع جوهر الحق- الذي ينادي به الجميع- كما يتناقض مع المواثيق الدولية والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية. وعليه لابد من وقفة شعبية، نخبوية، من المؤسسات والمواقع الإجتماعية المختلفة، وإسقاطه كما أسقط سابقه. ولايمكن التعويل، كما هو معلوم على نواب الشورى أو على معيني الديوان ان يجهضوا هذا القانون، الذي يتطلب تضافر جهود قانونية، حقوقية وسياسية، إضافة للدينية لوأده، ولكن من خارج أجهزة السلطة. وللأسف الشديد، لم تكن ردود فعل الجهات المجتمعية المختلفة بالمستوى المطلوب الرادع لتسلط السلطة، من خلال تمرير هذا القانون، الذي يهدف لمنع أي أنشطة إحتجاجية شعبية.

تمرير الميزانية للسنتين القادمتين - بصفة الإستعجال:

وهناك جانبين في تمرير الميزانية بهذه الصورة. الأمر الأول هو الضغط على نواب الشورى والدخول في مساومات بينية لتمرير الميزانية بأقل قدر من الحساب والمحاسبة. والأمر الثاني هو التأكد من تمرير الميزانية الضخمة (لسنتين متتاليتين) في وقت خرافي قصير. فبحسب المادة 87 من دستور الشيخ حمد غير الشرعي:
»كل مشروع قانون ينظم موضوعات اقتصادية أو مالية، وتطلب الحكومة نظره بصفة عاجلة، يتم عرضه على مجلس النواب أولاً ليبت فيه خلال 15 يوماً، فإذا مضت هذه المدة عرض على مجلس الشورى مع رأي مجلس النواب إن وجد، ليقرر ما يراه خلال 15 يوماً أخرى، وفي حال اختلاف المجلسين بشأن مشروع القانون المعروض، يعرض الأمر على المجلس الوطني للتصويت عليه خلال 15 يوماً، وإذا لم يبت فيه المجلس الوطني خلال تلك المدة جاز للملك إصداره بمرسوم له قوة القانون.«

مما يعني أن الميزانية تمر على مجلس نواب الشورى لمدة 15 يوم فقط (لم يحدد انه يوم عمل، وبالتالي تتضمن الإجازات بما فيها يومي الخميس والجمعة) فيه يتداولوا فيه ما يتداولون، ومن ثم يمررونه للمجلس المعين- سواء كانت لهم ملاحظات أو اعتراضات او لم تكن- لينظر في أي ملاحظات أو اعتراضات ودراسة الميزانية لمدة تساوي أيضا 15 يوماً. وإذا ما أراد المجلس المعين ان يرد على ملاحظات أو اعتراضات مجلس نواب الشور فيجتمع المجلسين معاً ليتم التصويت على الميزانية. وكما هو معروف وحسب الإجراءات الإدارية والإجازة الأسبوعية، فإن 15 يوم لمجلس نواب الشورى تقل الى حوالي النصف. وعليه فإنه لايمكن بأي حال من الأحوال مناقشة أو مسائلة الميزانية بشكل حقيقي وصادق في الفترة المتاحة.

وفي كل الأحوال، السلطة لها الغلبة:

- بحكم الأغلبية الموالية للسلطة في مجلس نواب الشورى بسبب توزيع الدوائر الإنتخابية الموجهة طائفياً وعشائرياً
- بحكم وجود مجلس المعينيين ومشاركتهم في التشريع والمراقبة (على فكرة، فإن المجلس المعين له فرصة أفضل في المناقشة في قضايا الإستعجال، حيث أنه يستطيع أن يستفيد من 15 يوم الممنوحة لمجلس نواب الشورى، بالإضافة الى 15 يوم المسموحة له. وبالتالي فالمدة المتاحة له تمثل مدة اطول من الممنوحة لمجلس نواب الشورى، وهذا يعزز مكانته ومقامه كملجس معين من الديوان. ولكن ما فائدة هذا الأمر للشعب. فهذا المجلس مضمون المخرجات، ولا تقلق الحكومة من تحركه).
- وحتى وإن اضطرت السلطة لجمع المجلسين، في مجلس وطني واحد، فإن الغلبة للمعين، حيث أن رئيسه يرأس المجلس الموحد. وهذا الأمر يعطي السلطة التمكن من تغليب رأي المعينيين، في حال ضمان ان غالبية نواب الشورى- وليس كلهم- ممن يحسبوا على المعارضة. وهذا الأمر الأخير تم تجاوزه والتغلب عليه من خلال توزيع الدوائر غير العادلة التي تضمن وصول عدد كاف من المحسوبين على السلطة ليزيد من كفة الموالاة في مجلس نواب الشورى.

أما لماذا تمرر السلطة الميزانية لعامين متتاليين بهذه الطريقة، فهناك أكثر من جواب. أولها، قطع الطريق على أي مساءلات ومراقبة لها في مجلس نواب الشورى القادم. وهذا يعني إعفاءه من أي دور أساسي في المسائلة في التبعات المالية المرتبطة بها. الإحتمال الثاني، تمرير الميزانية الضخمة في وقت قصير، دون عوار رأس، خصوص من قبل نواب الشورى الذين تعود عليهم وتعودوا عليه. وقد تكون هناك خروقات واستفهامات مالية ومسائلة في هاتين الميزانيتين، ولكن لن يسمح الوقت بتداركهما، ولا أستبعد توجه السلطة في هذا الجانب. الأمر الآخر، المساومة على تمديد الفصل "التشريعي" وتأجيل الإنتخابات الصورية عن تاريخها المتوقع. وهذا أمر يتسق مع الأعضاء الحاليين الذين يرغبون بالبقاء في مقاعدهم لتقديم الشورى لرئيس الوزراء، كما صرح في رمضان الماضي. ولهذا، يأتي الحديث الآن عن لوبيات-يزعم- لإزالة صفة الإستعجال، مما يمهد لتمديد لايقل عن ستة شهور، على أقل تقدير.

هذه الأداة، كما غيرها بيد السلطة تحركها كما تشاء، لتبين مدى قدرتها على المناورة واللعب، بالمعايير والمقاييس التي تراها مناسبة، وحسب ما تشتهي، وهل يتستطيع مجلس نواب الشورى- بكتله مهما كان حجمها- ان يقف أمام هذا المستوى من اللعب الذي حكمه دستور الشيخ حمد الذي فرضه على الشعب فرضاً؟ الجواب واضح من التجربة. لالالالالالالالالا كبيرة!

ترقية الوزراء- لا مسائلة علنية:

لم يعد رئيس الوزراء- منذ أكثر من 35 عام من تاريخ البحرين الحديث- هو فقط الأوحد الذي لا تتم مساءلته. فقد شملت هذه الكرامة وزراءه العدول. وكانت السلطة يوم الثلاثاء الماضي قد مررت رؤيتها بشان مسائلة الوزراء لتنتقل من كونها »علناً «في قاعة المجلس بحضور وسائل الإعلام– حسب المادة (146) من اللائحة الداخلية للمجلس، الى غرف اللجان المغلقة. وبهذا تثبت السلطة مرة أخرى على قدرتها على الإلتفاف على اللوائح والإنقلاب عليها، بل تغييرها لصالحها، كم حدث هذه المرة. وقد حدث ذلك بحضور 27 فقط من أصل 40 من أعضاء المجلس- أي بحضور 67.5% فقط منهم (وكان التصويت بأغلبية نسبية 15من أصل 27 أي ما نسبته 55.5% من الحضور، وكان ذلك كافياً بالنسبة للسلطة). في حين أن عدداً أكبر من أعضاء المجلس حاول مسبقاً ان يعدل اللائحة الداخلية لهم، والتي صاغتها وفرضتها السلطة عليها، ولم يستطيعوا.

إن مسائلة الوزراء خلف الجدران وفي الغرف المغلقة بعيداً عن أعين الناس والصحافة، ينفي منها صفة الرقابة الشعبية، مهما تم تبريرها.

حرمان المحكومين من حق الممارسة السياسية:

هذه الممارسة التي لم تستعملها السلطة في العام 2002م، لأنها لاتريد أن تعكس مسلكية تشين ما

التتمة صفحة 6

فيض من غيض أدوات السلطة

تتمة صفحة 5

تم ترويجه عن مشروع الشيخ حمد. ولكن الآن، وبعد ان وصلتها الإشارات الكثيرة والمختلفة بدعم ذلك المشروع الصوري، وبعد التصريحات من الأمريكان والبريطانيين بدعم المشاركة على صوريتها، فإن السلطة أصبحت أكثر صلافة. بل إنها لم تعبأ، ولم (ولن) تظهر أي نوع من التقدير لإعلانات المشاركة التي تمت دون ثمن او مقابل. وقمت بإعلان منعها للمحكومين بمدد لا تقل عن ستة شهور من حق الممارسة السياسية من تصويت وترشيح- حتى وإن صدر عفو خاص. فالجريمة – السياسية منها- تبقى في نظر السلطة، والمجرمون وإن تلبسوا لباس القربى والتزلف، فلا زالوا مدانين.

دور الموطنين (المجنسين سياسياً) في العملية السياسية:

من جانب آخر، تقر السلطة، وتطلب من المجنسين حديثاً والموطنين لأهداف سياسية بالمشاركة في الحياة السياسية، على خلاف الأعراف الدولية. بل يشاركوا ضمن مخطط سلطوي لتزوير العملية الإنتخابية ولعبة التحكم في نتائج عملية، تبدو، ديمقراطية. وهذا ما حدث في انتخابات 2002م حيث شاركوا في دائرتي البديع (بالمحافظة الشمالية) والزلاق (المحافظة الجنوبية). وهذه المرة، كما تتواتر الأخبار، فإن دور الموطنين سيكون أكثر، وستشمل دوائر أكثر. فالأخبار تتواتر عن تسجيل اعداد كبيرة من المطنّين على عناوين مختلفة في دوائر انتخابية، لحين الإعلان عن موعد الإنتخابات القادمة، وذلك ضمن دور أوسع واشمل مما لعبوه في الأنتخابات السابقة. ويضمن ذلك دوائر في المحافظات ذات الكثافة السكانية ذات توجهات معروفة، حيث من المتوقع، نتيجة لذلك، أن تشهد مفاجآت غير متوقعة، او محسوبة للبعض.

هل هذه آخر أدوات السلطة؟

إن في جعبة السلطة الكثير الكثير من الآليات والأدوات التي يمكن ان تحركها متى وكيف ما تريد، وجلها يركز على تقليص وتقييد الجانب الرقابي، على نقيض ما يعتقده البعض. تأتي هذه التكتيكات من السلطة المتسلطة، بعد ان احترزت، بل ضمنت، قدرة العنصر المنتخب من القدرة على التشريع. وقد رفع الجميع الراية البيضاء واقتنعوا من عدم القدرة على التشريع، بعد شعارات التغيير من الداخل، التي أثبت فشلها الذريع.

والسلطة بهذه الرسائل في المدة القصيرة الماضية، تريد أن تؤكد بان هذه القناعة (عدم القدرة على التغيير والمناورة) يجب ان يتعدى الجانب التشريعي لتشمل الجانب الرقابي. التشريع والرقابة، أدوات للسلطة المتسلطة- وليس لأفراد او من يمثل الشعب- لتضمن وتحمي مصالح العائلة ومن يدور في فلكها، وليس لمصلحة الشعب.

هي رسالة لمن يهمه الأمر، بأن الدخول والمشاركة في مشاريع السلطة المتسلطة، يكون بشرطها وشروطها، وليس كما ينبغي أو يعتقد من يشارك، فبأي آلاء ربكما تكذبان؟

استمرار سياسة التمييز الطائفي في القطاعين الأمني والعسكري استخدام المرتزقة الأجانب في القمع والاعتداء على المواطنين

البحرين: 3 يونيو 2006

يتابع مركز البحرين لحقوق الإنسان بقلق الإشارات المتضاربة المتعلقة بالسياسة الطائفية في داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية البحرينية. وكذلك يتابع المركز بقلق استخدام غير البحرينيين في قوات الأمن الخاصة التي قامت منذ العام الماضي باستخدام القوة المفرطة ضد المواطنين المشاركين في المسيرات والاعتصامات الاحتجاجية وبينهم مدافعين عن حقوق الانسان. ونظرا للميزات الاستثنائية التي يحصل عليها غير البحرينيين العاملين في قوات القمع –مثل التجنيس الاستثنائي والسكن والميزات الوظيفية- فان صفة المرتزقة قد تنطبق على هؤلاء وفقا لمعايير الامم المتحدة المتعلقة باستخدام المرتزقة في قمع الشعوب.

فبشأن التمييز الطائفي فقد تلقى المركز العديد من الشكاوى من العاملين بقسم الحراسات بوزارة الداخلية من المنتمين للطائفة الشيعية من تصاعد الاجراءات التعسفية بحقهم في الفترة الاخيرة رغم قضائهم فترات تصل عشرين عاما في وظائف تقع في اسفل السلم الوظيفي بالوزارة. وتضمنت تلك الشكاوى بأن الاجراءات ضدهم تتفاوت بين تغيير اماكن العمل الى مواقع اكثر هامشية وصعوبة، والتحويل الى نظام نوبات مجهد مما يدفع بهم الى الاستقالة او التقاعد المبكر. وتضمنت الشكاوى التي تلقاها المركز خيبة الأمل الذي كان هؤلاء يعلقونه على الوعود والتغييرات المرتبطة بتعيين الوزير الجديد، وانحوا باللائمة في سياسات المضايقة القائمة على التمييز على مسؤول قسم الحراسات في الوزارة، والذي يسئ معاملتهم ولا يتردد في القول بأنه لا يستلم تعليماته من الوزير وانما من جهة أعلى. والجدير بالذكر بأن الوزارة قد اعاقت محاولات موظفيها لتشكيل نقابة تمثلهم وتدافع عن مصالحهم بناء على سياسة حظر تشكيل النقابات في المؤسسات الحكومية، وهي سياسة قد تم انتقادها من قبل المنظمات المحلية والدولية.

من ناحية اخرى كان وزير العمل قد صرح مؤخرا بانه بحث مع وزير الدفاع موضوع توظيف الآلاف من المواطنين العاطلين – ومعظمهم من المواطنين الشيعة- دون ان يتم توضيح اية نتائج او قرارات عملية. وقد درجت كل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية على اتباع سياسة عدم توظيف المواطنين الشيعة الا بنسب ضئيلة جدا وفي الوظائف المتدنية، في مقابل توظيف اعداد كبيرة من غير البحرينيين الذين ينتمون الى قبائل سنية من الباكستان واليمن والاردن وسوريا. وفي سياسة قائمة على التمييز ضد المواطنين يتم منح غير البحرينين ميزات وظيفية ومساكن فيما يتم ينتظر المواطنون لفترات تصل الى 15 عاما للحصول على المساكن المدعومة من الدولة.

وفي سياسة قائمة على خرق القانون العام والتمييز فيما بين الاجانب، تم في السنوات الاخيرة منح الجنسية البحرينية لعشرات الآلاف من الاجانب العاملين في السلك الامني والعسكري الذين لم يمضوا الفترة القانونية للحصول على الجنسية، فيما يتم حرمان غيرهم من الاجانب من حق الحصول على الجنسية رغم امضاءهم للفترة القانونية المطلوبة. وقد عمدت الحكومة الى الغاء القانون الذي يقضي بمرور 10 سنوات قبل ان يحصل المجنس على حق التصويت والانتخاب، وذلك لاستغلال ولاء هؤلاء المجنسين في التأثير على العملية الانتخابية. ويشكل هؤلاء الجانب والمجنسين اغلبية افراد قوة الامن الخاصة التي استخدمتها السلطات في الاعتداءات على المواطنين والمدافعين عن حقوق الانسان في فعاليات سلمية متعددة منذ يونيو العام الماضي (راجع تقارير المركز الموثقة لهذه الاحداث).

ان مركز البحرين لحقوق الانسان يدعوا السلطات البحرينية الى الاستجابة لتوصيات لجنة الامم المتحدة لمناهضة التمييز العنصري وخصوصا فيما يتعلق بالتمييز بين الفئات السكانية المختلفة، ويدعوا المركز السلطات للشفافية فيما يتعلق بسياسات التوظيف في القطاعين الامني والعسكري، ووقف التمييز والانتهاكات الي تتم داخل أو عبر هذه الاجهزة. ويدعو المركزالجهات المحلية والدولية الى التدخل وفقا لاختصاصاتها للمطالبة بوقف سياسة التمييز في التوظيف، وسياسة استخدام المرتزقة الاجانب في القمع وفي التلاعب بالعملية الانتخابية التي لا زالت هشة ولا تضمن الحد الادنى من الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، ولم تستطع حتى الآن حماية المواطنين من سياسات القمع والتمييز.

لترحل حكومة خليفة بن سلمان وليرحل هو أيضا

بقلم : عباس ميرزا

ليست هي المرة الأولى التي يطالب فيها المواطنون بترحيل رئيس الوزراء خليفة بن سلمان بعد أن قضى أكثر من 40 سنة في هذا المنصب . فعديدة هي الأسباب الداعية إلى شيوع وتنامي مثل هذه الرغبة عند المواطنيين سنة وشيعة عربا وعجما حضرين وقبليين . يشكل البطش الوحشي والإرهاب الدموي الذي حكم به البلاد أهم تلك الأسباب، وهذا لا يقلل من مجموعة الأسباب الأخرى وعلى رأسها الفشل الذريع في إدارة البلاد اقتصاديا وتسبب إدارته في انتشار ظواهر الفساد وإرتفاع نسبة من هم تحت خط الفقر و إرتفاع نسب البطالة ، مجموعة أخرى من أسباب المطالبة بتنحية خلفية بن سلمان تتعلق بالمطالب الديمقراطية وضرورة بناء النموذج الديمقراطي على ركن تدوال السلطة بما في ذلك رئاسة الحكومة .

في العام 2004 قدم مركز حقوق الإنسان تقرير مفصلا عن أوضاع الفقر في البحرين وعرض تقريره في ندوة عامة أقيمت بنادي العروبة وعلى إثر كلمة ألقاها الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة بين من خلالها أن الفساد المنتشر في البحرين وأرتفاع نسبة الفقر بين مواطنيها سببه وجود خليفة بن سلمان فهو بحكم منصبه مسؤول مباشرة عن كل تلك الأثار وعلى إثر هذه الكلمة تم اعتقال الخواجة وحكم عليه بالسجن لمدة سنة .

كان الخواجة عنيفا في كلمته لكنها كانت صريحة في تسمية الأشياء بأسمائها وفي الواقع فإن اعتقال الخواجة لم يكن بثقل كلمته وجراءتها فكلمة الشيخ علي سلمان كانت متوافقة معه بل أشار إلى موضوع خليفة بن سلمان بكلمات أقسى ولكن الاعتقال جاء وفق معايير أخرى كانت السلطة تحكم خيوط بعضها وتفلت منها خيوط أخرى .

بالأمس نشرت الصحافة تقريرا عن ميزانية العام 2005 وقد احتوى هذا التقرير على أرقام صعبة ونسب عديدة كلها تصب في خانة واحدة هي فشل حكومة بن سلمان فشلا ذريعا يؤكد حقيقة واحدة هي ضرورة عزله وعزل حكومته التي يشغل ثلث أعضائها أفراد من العائلة الحاكمة .

فحسب التقرير المنشور لم تستطع حكومة بن سلمان أن تنجز من ميزانية المشروعات سوى 52% فقط . لنتخيل أن طالبا في الثانوية العامة حصل على نسبة 52% في الثانوية العامة أين سيكون مآله وكيف له أن يفخر أنه متخرج من الثانوية العامة بل كيف أن يطلع بوجهه أمام والديه خصوصا إذا كان هذا الطالب يكثر من وعود نحاجه بنسبة عالية ويطمئن أهله بتحقيقيه أنجازا عاليا . آلا يعني اخفاق بن سلمان في تحقيق وعود حكومته أن هناك هدرا في الموازنة وسوء إدارة وخلطات سرية غير مدرجة في تقرير الميزانية وأن عليه أن يرحل ويرحل من معه من زبانية .

نعم أستطاع خليفة بن سلمان أن يرفع من إيرادات الميزانية ولكن بطريقة ذكية جدا تبرز الوجه الحقيقي لعقلية الإدارة عند بن سلمان فقد بلغت ايرادات الضرائب والرسوم 153.9 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 11.5 مليون دينار، وما نسبته 8.1 % عن الميزانية المقدرة لعام 2005 والبالغة 142.4 مليون دينار، وزيادة بلغت 14.6 مليون دينار فقط وما نسبته 10.4 % عن الايرادات المحصلة العام 2004 والبالغة 139.3 مليون دينار، ومن جانب آخر شكلت ايرادات الضرائب والرسوم ما يعادل 0.9 % من اجمالي الايرادات و42 % من الايرادات غير النفطية.

في مقابل هذه الزيادة التي يتحمل المواطن فقط وزرها عجزت الحكومة ان تفي بوعودها وظلت تعلب بمشاعر الناس وتخدع الرأي العام بمشاريع ضخمة تعجز حقيقة عن تنفيذها بل لا ترغب في تنفيذها لأنها في النهاية ستحقق شيئا بسيطا للمواطن وهذا ما لا يرغب فيه خليفة بن سلمان الذي استعر قلبه حقدا وحسدا على المواطنيين فحسب الأرقام المدرجة في التقرير نفسه لم توظف الحكومة طوال العام المنصرم سوى 552 فقط بزيادة قدرها 1.5 % ليرتفع عدد الموظفي الحكومة من 36.828 موظف إلى 37.380 موظف . لنعيش ونرى عجبا وطرقا جديدة لحل مشكلة البطالة وكيف لها أن تحل وسرعة السلاحفة تقود حكومة بن سلمان في التوظيف علما بأن غالبية من وظفوا تم توظيفهم في وزارة الداخلية .

لن نستغرب إذا أن نقف على فشل ذريع آخر يعكس رغبة خليفة بن سلمان في ابقاء الأوضاع كما هي. حيث قام بن سلمان بخفض المعونات وفوائد القروض إلى مبلغ قدره 84 مليون دينار، أي بانخفاض قدره 880.5 ألف دينار وبنسبة 1 % انخفاض عن الموازنة المعتمدة والبالغة 84.9 مليون دينار. فليس له أن يرى فقراء هذا البلد يأخذون معونات أو تخفض عن كواهلهم أعباء القروض .

أما الانجاز الحقيقي للفشل وسوء التخطيط فهو في بند المشروعات التي حقق فيه بن سلمان فضيحة مرزية لا تقوى معها أي حكومة على الصمود وتستحي من بقاءها إذ بلغت مصروفات الدولة على المشروعات لعام 2005 ما مجموعه 264.9 مليون دينار، أي ما يقل عن الموازنة المعتمدة بمبلغ 238.5 مليون دينار، وبنسبة 47.4 % انخفاض عن الموازنة المعتمدة والبالغة 503.3 مليون دينار. وذلك بسبب تأخر إجراءات بدء تنفيذ بعض المشروعات. وقد شكلت مصروفات المشروعات العام 2005 ما نسبته 20.6 % من إجمالي المصروفات العامة، وما نسبته 5.4 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة نفسها، مقابل 21.7 % و5.8 على التوالي العام 2004.

اضافة إلى هذا الفشل الذريع فلم تحقق سياسة التخبط و(الكت أند بست) أي إنجاز في تخفيض الدين العام حيث حافظ حجم الدين الحكومي العام 2005 على مستواه نفسه العام 2004 مع انخفاض طفيف، حيث بلغ إجمالي الدين الحكومي 1452.8 مليون دينار العام 2005 مقابل 1453.6 مليون دينار العام 2004 أي انخفاض وقدره 0.8 مليون دينار وبنسبة 0.05 % عن مستواه العام 2004.

مركز الدراسات الكولومبي الدولي

Uzi Rabi and Joseph Kostiner

باحثان في جامع تل ابيب في الكيان الصهيوني ، تحدثا في دراسة مفصله عن الشيعة في البحرين خلص فيها إلى :

- يمكن تعريف الشيعة على أنهم معارضون للحكم في البحرين ، وهم يمثلون الغالبية 65% من السكان ، ويسكنون في القرى الفقيرة ، كمثال قرية جدحفص القريبة من العاصمة المنامة .
- نظام آل خليفة يعكس التمييز والشدة ضد الشيعة ، وبصورة متقطعة يتعرض الشيعة للهجوم والضرب من قبل السنة (الحكومة) ، وكثير من الأحيان حاول السنة منع الشيعة من إقامة شعائرهم الدينية (عاشوراء) .
- الشيعة يمنعون من تملك الأراضي ، والعمل في الأمن والداخلية ، أو أي منصب وزاري عالي .
- الشيعة يعتقدون أنهم من مؤسسين قيام الدولة وأن الوطنية والولاء للدولة موجود فيهم ، حتى مع وجود إنتقادات من قبل الحكومة .
- في التطور الإقتصادي والدستوري يمثل الشيعة العنصر الفاعل في المعارضة .
- مع تنوع التيارات في الشيعة إلا أن الغالبية من الشيعة تعتقد نفسها أنها مبدئية وغير قابلة للتنازل عن هويتها الشيعة .
- علاقة إيران بالشيعة تطورت منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وتمثل المغذي الفكري في نهج الشهادة ومحاربة الظلم ، وهذا سبب إلى كثير من رجال الدين أن يتم نفيهم من البلاد .
- نضال الشيعة الحالي في بناء الدولة قد أنهك ، وموارد الدولة قليلة للتنمية الإقتصادية ، والجدل الدستوري ليس في أمن المسير نحو الديمقراطية ، لذلك دول الخليج تحتاج إلى إصلاح في الأنظمة بتعاون المعارضة والحكومة.

المصدر :

http://www.ciaonet.org/book/bengio/bengio09.html

أوقفوا هذا التهافت على الكراسي

التتمة من ص 1

والاقلام. واصبحت الآن تستخدم هذه الاموال لشراء المواقف السياسية، فمن يدخل المشروع الخليفي يحصل على رواتب ومخصصات وامتيازات لا يتوفر جزء منها للمواطن العادي. اما المعارضون فنصيبهم الطرد من الاعمال والاعتقال والتعذيب. فاعضاء مجلس الشورى يتقاضون رواتب ومخصصات تعادل اكثر من عشرة اضعاف معدل الدخل للمواطن العادي. ولذلك اصبح المتسلقون والانتهازيون يتسابقون لنيل هذه "المكرمات" بروح انانية بعيدة عن الشعور بمعاناة المواطنين، او التفكير في هوية البلاد ومستقبل ابنائها وحرياتهم وحقوقهم. ثالثا: وفر الدعم الامريكي والبريطاني للعائلة الخليفية غطاء سياسيا وامنيا لممارسة القمع والاضطهاد بلا حدود، وأقرت الحكومتان الامريكية والبريطانية مشروع الابادة السكانية لأهل البحرينيين الاصليين (شيعة وسنة)، في مقابل تخفيف القبضة الامنية الفاضحة. رابعا: استمالة بعض العناصر من غير العائلة الخليفية لبث روح الاستسلام بين المواطنين، وايهامهم بصلاح المشروع السياسي وضرورة اللحاق به، في اطار مقولة "التغيير من الداخل". وقد اوضحت تجربة السنوات الاربع الماضية ان كل من دخل المشروع الخليفي تغير هو بنفسه، بعد ان تذوق العطاءات المالية والامتيازات، ولم يستطع تغيير شيء لصالح المواطنين. وقد شجعت تلك التجربة العائلة الخليفية على الامعان في تقنين الاستبداد، فعضو مجلس الشورى (المعين والمنتخب) لا يستطيع معارضة القوانين التي تعتبرها العائلة المجرمة سيادية، مثل قانون الجمعيات والمطبوعات والتجمعات والارهاب. وعضو هذا المجلس، مساءلة الحاكم عن سياسة التجنيس والتغيير الديمغرافي مثلا، او مصادرة الاراضي البحرية واليابسة، او الاستحواذ على المليارات النفطية. خامسا: ان العائلة الخليفية عمدت لإشراك من يدخل في مشروعها في ممارسة الفساد، بدلا من محاربته. يبدأ ذلك بقبول الرواتب العالية والمخصصات والامتيازات، ويتواصل بادخال المسايرين عالم البذخ والحياة الدبلوماسية الفاسدة، ويتم بذلك تطويعهم ليس لمسايرة العائلة الخليفية والصمت على جرائمها فحسب، بل للوقوف بوجه من بقي من المناضلين ذوي المواقف المشرفة، الذين لم يتذوقوا المال الحرام، ولم يشاركوا في الفساد المالي والاداري.

تعيش البحرين اليوم مخاضا جديدا، بعد ان استطاعت العائلة الخليفية تمييع مواقف الكثيرين، وتكريس مقولات ليس لها واقع مثل "التغيير من الداخل" و "التصالح مع العائلة الحاكمة" و "دعم المشروع الاصلاحي" و "ماذا حققت المقاطعة" و "لنجرب المشاركة" و "الناس يموتون جوعا ولا تفيدهم هذه الشعارات". ويتم تضخيم هذه المقولات للايحاء بضرورة مسايرة العائلة الخليفية واقرار جرائمها واستبدادها وفسادها. والغريب في الامر هذا الصمت المطبق من الجهات التي يفترض ان تكون أكثر حرصا على تشجيع مقاومة الظلم ورفضه ومقاومته ولو بالقلب (بمقاطعته واظهار عدم الرضا بوجهه)، والتصدي بلا هوادة لتغيير التركيبة السكانية والهوية الثقافية والابادة الانسانية واستقدام المرتزقة وتمييع البلاد وافسادها اخلاقيا واداريا وسياسيا. غريب هذا الصمت التراكمي منذ العام 2002 عندما فرض الشيخ حمد دستوره الفاسد، مرورا بقانون الجمعيات والصحافة والتجمعات. ما المبرر لهذا الصمت في بلد قدم الشهداء وقاسم العذاب في ظل حكم هذه العائلة المجرمة؟ ما هي الارضية الدينية للسكوت فيما ترتفع الاصوات الاخرى لتكريس الاستسلام وتشجيع التجنيس السياسي وتوجيه الاتهامات لابناء البحرين الاصليين (شيعة وسنة) بانهم يهدفون بمعارضتهم المشروع الخليفي لاعادة البلاد الى الوراء والوقوف امام التيار والاصلاح؟ المنظمات الاجنبية ترى في اجراءات الشيخ حمد وقوانينه القمعية ظلما واضطهادا وقمعا للحريات، فلماذا هذا الارتماء في احضان الظالمين واللهث وراء مناصبهم ومجالسهم، وهي مجالس لا تتوفر على اي قدر من السلطة، كما اثبتت تجربة السنوات الاربع الماضية؟

لقد عقد الصامدون من ابناء البحرين، بعون الله، العزم على مواصلة طريق النضال الذي بدأه أجدادنا في العشرينات من القرن الماضي، ووقفوا أطوادا عملاقة بوجه الظلم الخليفي واجرامه، ولم يعبأوا بتهديدات فرعون وجنوده، ولم تفت في عضدهم مقولات النظام واحابيله وخدعه وتهديداته، فليذهب هذا النظام الى الجحيم، لانه نظام استبدادي لا تسنجم قيمه مع روح العصر وقيم الحرية والعدل، نهيب باخوتنا، خصوصا من علماء الدين، رفع الاصوات ضد هذا الظلم الذي بدأ بمصادرة اموال الفقراء واراضيهم حتى وصل الى سياسة القضاء على هويتهم وتاريخهم وثقافتهم، أترضون بهذا ايها السادة؟ اصدحوا بالحق فان الساكت عن الحق شيطان أخرس، وقولوا كلمتكم، ولا تخشوا في الله لومة لائم، وتوكلوا على الله، فلا نامت أعين الجبناء.

في ذكرى إستشهاد شيخ الشهداء الشهيد الشيخ علي النجاس

بقـــلم وردة المهتدي

إليكِ عني فشعبي اليوم مستلب ... و القلب مشتعل والشعر ملتهب
إليكِ عني فما عادت تطاوعني ... يداي حتى أريج الشعر ينسكب
يا أختُ لا تعذلي فالروح ثاكلة ... على ذرا موطني المذبوح تنتحب
من بادئ الأمر والدستور مطلبنا ... وكل ما يبتغيه الشعب والأرب
البرلمان هو البرّ الأمان وقد ... ثارت جموع عراها الذل والسغب
البرلمان فديناه بأنفسنا ... وما اعترانا على طول المدى تعب
نلنا الشهادة محمود عواقبها ... ومن فيوض دماها الأرض تضطرب
و كم بلينا بسجن لا أخال له ... مثلا ففي جانبيه المرّ والنصب
و النفي حدّث ولن تلقى به حرجا ... و الأنجم الزهرعن أنظارنا حجبوا

تلك الجراحات تسقي من يداولها ... في غمرة الدهر قهرا ماله نخب
فأين عبد الأمير الغر طلعته ... و أين أفكاره الزهراء والخطب؟
وأين عصبة حق جاهدوا ولقوا ... جم العذاب فما هانوا ولا تعبوا
لا زال صوتك يا"نجاس" مشتعلا ... و الليل يسفر في ذكراك والحجب
لا والذي برأ الأكوان قاطبة ... ما مسّك الموت بل ما ضمّك الترب
قم أيقظ الشعب واخطب عندهجعته ... واجمع به الشمل لوحاقت به الكرب
انهض فديتك و اقرأ في جنازته ... شيئا من الذكر تهفو نحوه الندب فمن
يا بلسم الجرح ، ردد في مسامعنا ... رؤاك شعاع الصبح يقترب
فأنت لحن صفاء في مرابعنا ... و المزن أنت و طهر الغيث والسحب
ذكراك ذكراك لو تدري مدوّية ... و لن تموت ولن تودي بها نوب
وأنت تعلم والآفاق شاهدة ... ما كل ذي لمعة في عيننا ذهب